

أوراق سياسية

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies



الدبلوماسية الكويتية

المقومات والأدوار



مطهر الصُّفاري



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

تضطلع الدبلوماسية الكويتية بدور محوري في تسوية الخلافات بين دول مجلس التعاون الخليجي، الناتجة عن التباين في سياساتها الخارجية تجاه الفاعلين الإقليميين والمحليين في الدول العربية، وخاصة بعد موجات الحراك الشعبي التي شهدتها بعض الدول العربية، منذ شهر ديسمبر/كانون الأول عام 2010، والتي عرفت بالربيع العربي.

وقد استطاعت الدبلوماسية الكويتية خلال الأعوام الماضية أن تحدد من تداعيات الخلافات بين بعض الدول الخليجية، وتكثرت جهودها بحل أزمة سحب سفراء كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات المتحدة ومملكة البحرين من دولة قطر عام 2013، وعودتهم إليها عام 2014؛ واحتواء أزمة سحب السفراء الأخيرة لذات الدول، بالإضافة لجمهورية مصر العربية، منتصف العام الماضي 2017، الناتجة عن ذات القضايا الخلافية حول سياسة دولة قطر الخارجية.

وتتبع أهمية هذه الورقة البحثية، بالإضافة لما سبق، من الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدبلوماسية الكويتية خلال عضويتها في مجلس الأمن الدولي للعامين القادمين، حيث رأت دولة الكويت مجلس الأمن الدولي، شهر فبراير/شباط 2018¹، وتستمر عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2019². ويأتي فوز دولة الكويت بمقعد في مجلس الأمن بعد عام من الدبلوماسية الفاعلة خلال العام الماضي 2017، حيث تصدرت دولة الكويت الجهود الدبلوماسية الدولية الساعية إلى تسوية الأزمة الخليجية، التي نشبت في منتصف العام الماضي -على خلفية ما نشر في موقع وكالة الأنباء القطرية- بين دولة قطر وكل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين، بالإضافة إلى جمهورية مصر العربية.

وتمثل دولة الكويت المجموعة العربية بمجلس الأمن الدولي، في مرحلة حرجة تمر بها دول المنطقة العربية، وتعاني بعض دولها من صراعات تهدد كيانها السياسي الموحد، وقد تسببت الحروب فيها بتفتيت النسيج الاجتماعي، وأضعفت فرص العيش المشترك، وتحتاج إلى سنوات لمعالجة الآثار الاجتماعية، وإعادة بناء ما دمرته الحروب، وهو ما يلقي على عاتق الدبلوماسية الكويتية خلال عضويتها في مجلس الأمن الدولي على مدى العامين القادمين، الكثير من المسؤوليات والتحديات والآمال في مساهمتها في التوصل إلى تسويات سياسية تعيد الاستقرار إلى الدول العربية التي تشهد صراعات، وقد تكثرت الجهود الكويتية خلال رئاستها لمجلس الأمن الدولي في فبراير/شباط بالموافقة على المشروع الذي تقدمت به مع دولة السويد، والذي تضمن هدنة لمدة شهر في سوريا.

1 * يتولى رئاسة المجلس كل من أعضائه بالتناوب لمدة شهر واحد، تبعاً للترتيب الأبجدي لأسماء الدول الأعضاء باللغة الإنكليزية.

2 موقع الأمم المتحدة - مجلس الأمن، رئاسة مجلس الأمن لعام 2017، تاريخ النشر (د.ت)، تاريخ الاطلاع: 18 يناير/كانون الثاني 2018. <https://goo.gl/mzV1VJ>

وتهدف هذه الورقة البحثية إلى معرفة: أهداف السياسة الخارجية لدولة الكويت، ومحدداتها، والمؤسسات المساهمة في صناعتها، والعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة فيها، بالإضافة إلى استعراض مقومات الدبلوماسية الكويتية وأدوارها، واستشراف دورها المستقبلي.

خلفية تاريخية

يوجد تباين بين المؤرخين حول تحديد تاريخ معين لظهور الكويت ككيان، ولكن اتفق كثير من المؤرخين على أن بدايات الكويت تعود إلى القرن السابع عشر الميلادي. وتعد فترة استقلال دولة الكويت عن المملكة البريطانية عام 1961 منطلق السياسة الخارجية الكويتية، ومنذ ذلك الوقت تفاعلت وتطورت السياسة الخارجية الكويتية من خلال معاصرتها للأحداث التي مرت بها المنطقة، وأهمها: استقلال الدولة (الكويت) عام 1961، والحصول على الاعتراف الدولي، والثورة الإيرانية في عامي 1978-1979، والحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت عام 1980، واستمرت ثماني سنوات، ويعد الغزو العراقي لدولة الكويت في عام 1990 أكبر تحدٍّ واجهته الدبلوماسية الكويتية، وقد أظهرت قدرات عالية- على الرغم من حجم الصدمة- في حشد المجتمع الدولي بهدف استعادة دولتها.

تقلت الدبلوماسية الكويتية خلال تاريخها الحديث من الحياد الإيجابي³ فيما يتعلق بدول الجوار منذ إعلان الاستقلال 1961 حتى عام 1980، ثم وقفت مع دولتي العراق والسعودية في ثمانينيات القرن الماضي ضد إيران. وعملت دولة الكويت على حماية أمنها القومي من خلال إنشاء منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، بناء على مبادرة أمير الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح، ولم تكن الكويت قبل غزو العراق لها مهتمة بإقامة علاقات تحالفية تضمن لها الحماية، وخلال هذه المرحلة كانت دولة الكويت تقدم المعونات والقروض الإغاثية والتنمية دون أن تربطها بأي شروط سياسية تعزز أمنها القومي. بعد الاحتلال العراقي الذي تعرضت له الكويت عام 1990 شهدت سياستها الخارجية انكفاء في علاقتها مع الدول التي خذلتها ووقفت مع نظام الرئيس العراقي حينها (صدام حسين)، وقد عاقبت دولة الكويت تلك الدول والهيئات من خلال حرمانها من الامتيازات الاقتصادية والتنمية التي كانت تقدمها لها، ومقاطعتها سياسياً، قبل أن تعاود علاقتها معها. واهتمت دولة الكويت بتوقيع اتفاقية مع الولايات المتحدة تضمن بموجبها الحماية من تكرار الغزو.

كما توسعت دولة الكويت في افتتاح البعثات الدبلوماسية في مختلف الدول، ووصل عددها إلى 104 بعثات، بعد أن كان عددها في فترة الغزو العراقي 65 بعثة دبلوماسية فقط⁴.

3 * مصطلح الحياد الإيجابي: مبدأ وسياسة تبنتها منظمة دول عدم الانحياز في ستينيات القرن الماضي في أثناء الحرب الباردة، ويقصد به: عدم الانحياز أو الانضمام إلى أي محور، والعمل على تجنب الحروب، ومناصرة القضايا العادلة.

4 علي الحرز، مدير (الدبلوماسي) كويتي: القيم العراقية وتنفيذ سياسة الكويت بأفضل صورة أساس عملنا، وكالة الأنباء الكويتية، تاريخ النشر 26/2/2017، تاريخ الاطلاع 28/1/2018. <https://goo.gl/8xqr1t>

وعملت دولة الكويت على تقييم سياستها الماضية والاستفادة من أخطائها، ومعاقبة الدول التي خذلتها، والانفتاح على المحيط، وإقامة علاقات متوازنة مع القوى الإقليمية والدولية، واهتمام خاص بالملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية.

وساندت الكويت غزو الولايات المتحدة الأمريكية للعراق عام 2003، الذي أدى إلى إسقاط نظام صدام حسين.

أهداف ودوائر السياسة الخارجية الكويتية

للدبلوماسية الكويتية عشرة أهداف، وهي⁵

- 1- حماية أمن الدولة وسيادتها واستقلالها.
 - 2- حماية المصالح والقيم العربية الإسلامية والحفاظ على وتيرة متسقة من الارتباط بالدول العربية والإسلامية، وقضايا الأمة الإسلامية بشكل عام.
 - 3- تطبيق مفهوم العدالة في العلاقات الدولية من حيث خاصية توزيع الثروة الكويتية الفائضة عن حاجتها بصورة إنسانية على الدول والشعوب العربية والإسلامية، ومن ثم دول العالم الفقيرة والنامية.
 - 4- استثمار فوائد سياسة المشاركة في توزيع الثروة أو مساعدات الدول الأخرى من خلال إقامة شبكة علاقات دولية تخدم علاقات الكويت الوطنية والإقليمية أولاً، ومصالح العالمين العربي والإسلامي ثانياً، من خلال ضمان الدول التي تساندها الكويت إلى جانبها في القضايا الوطنية فضلاً عن القضايا القومية.
 - 5- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة، ورفض التدخل في شؤونها الداخلية.
 - 6- رفض العدوان المسلح في العلاقات الدولية.
 - 7- ضمان أمن منطقة الخليج العربي واستقرارها، والحيولة دون دخولها في حالة من حالات الاضطراب وعدم الاستقرار.
 - 8- تحقيق التكامل بين دول الخليج على الصعد المختلفة.
 - 9- الوقوف إلى جانب المعتدى عليه وتأييده في موقفه لدفع الظلم عنه.
 - 10- استغلال علاقات الكويت الخارجية وثروتها المالية والنفطية في سبيل دعم قضايا المنطقة العادلة، خاصة القضية الفلسطينية.
- وتتحرك الدبلوماسية الكويتية ضمن دوائر ثلاث؛ أولها الدائرة الخليجية، وثانيها دائرة المنطقة العربية وجوارها الإقليمي، والدائرة الثالثة الدولية.
- في داخل الدائرة الخليجية تتحرك جهود الدبلوماسية الكويتية على مستويين يكمل كل منهما الآخر:

5 مبارك سعيد عوض العجمي، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980-2010)، رسالة استكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم - جامعة الشرق الأوسط، يناير/كانون الثاني 2011، ص 57 و58. <https://goo.gl/zKY8mK>

الأول: في إطار مجلس التعاون الخليجي؛ من خلال مشاركة المسؤولين الكويتيين الفاعلة في اجتماعات المجلس ومؤتمراته، وتقديم أوراق عمل لمناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك.

والثاني: العلاقات الثنائية الحميمة بين الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما مع المملكة العربية السعودية؛ باعتبارها الأقرب جغرافياً للكويت ولقضاياها الإقليمية والدولية، والأكثر دفاعاً عن الكويت، وتمسكاً بحقوقها، ومؤازرة لها في الحفاظ على أمنها وسيادتها واستقلالها⁶.

الدائرة الثانية: الشرق الأوسط: بالمساهمة الفاعلة مع الدول العربية الشقيقة والمجتمع الدولي من أجل حل الصراع العربي الإسرائيلي بما يضمن قيام دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة طبقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، والمبادرة العربية للسلام، والعمل الحثيث على إخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

الدائرة الثالثة: دولياً: دعم جهود المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والمتخصصة من أجل تحقيق الهدف الأسمى للبشرية في العيش بأمان واستقرار⁷.

والسياسة الخارجية لدولة الكويت، باستثناء محافظتها على المصالح الوطنية والخليجية، تتحرك كرد فعل، ولا تتصف بالمبادرة، ويتجلى ذلك من خلال دور الوساطات التي تقوم بها. وتعمل الدبلوماسية الكويتية ضمن النطاق الجماعي على مستوى المنظمات الإقليمية والدولية، وتولي اهتماماً خاصاً في سياستها الخارجية بسياسة الدول الحليفة معها، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، مع ملاحظة تمسك الدبلوماسية الكويتية بخصوصية الثوابت الوطنية والقومية العامة.

دبلوماسية الوفاق والتوسط

تعتمد الدبلوماسية الكويتية الحياد الإيجابي في تعاملها مع الأحداث والأزمات التي تمر بها دول المنطقة، وتفضل العمل التوافقي بين الدول، والتركيز على التنمية، كمدخل قادر على الحد من الصراعات. وهي مع ذلك لا تكتفي بالحياد وعدم الانحياز لأي طرف من أطراف الأزمة، وإنما تستشعر - من منطلق خبرتها - خطورة الأزمات على أمن دول المنطقة، وفي المقدمة الأمن القومي لدولة الكويت ذاتها، لذلك عادة ما تبادر الدبلوماسية الكويتية لممارسة دور الوساطة وحث أطراف الأزمة على محاصرة الأزمة ابتداءً وعدم السماح لها بالتوسع والتصعيد، ومن ثم دفع الأطراف المختلفة إلى التوصل إلى تفاهات تهيئ الأجواء لإيجاد حلول دائمة للأزمة.

6 استقلال دليل محمد العازمي، السياسة الخارجية الكويتية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية: 1990-2004، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية، فبراير/شباط 2006، ص 2. <https://goo.gl/zPBkGM>

gl/zPBkGM

7 استقلال دليل محمد العازمي، السياسة الخارجية الكويتية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية: 1990-2004، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية، فبراير/شباط 2006، ص 2. <https://goo.gl/zPBkGM>

gl/zPBkGM

وقد عرّضت سياسة الحياد الإيجابي دولة الكويت للكثير من التحديات والانتقادات، وخاصة خلال الأزمة الخليجية منتصف العام الماضي 2017، نتيجة حالة الاستقطاب الحاد من قبل أطراف الأزمة، وعلى وجه التحديد الدول الراضة لسياسة دولة قطر.

لا تكتفي قيادة دولة الكويت في الأزمات الخليجية بإسناد مهمة الوساطة إلى المؤسسة الدبلوماسية المتمثلة بوزارة الخارجية أو حتى رئاسة الوزراء، وإنما يتصدر أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح جهود الوساطة، رغم تقدمه بالسن (يبلغ 90 عاماً)، كما حدث في الأزمة الخليجية الأخيرة بين دولة قطر وكل من المملكة العربية السعودية، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، بالإضافة إلى جمهورية مصر.

وقد تحولت الكويت إلى قبلة للزعماء الدوليين ووزراء الخارجية الراغبة بلدانهم في تسوية الأزمة الخليجية.

تحظى الدبلوماسية الكويتية، وقدرتها على التقريب بين وجهات النظر في سياسات الدول الخليجية المتباينة؛ بثقة المجتمع الإقليمي والدولي، ولذلك لم يكن الإجماع الدولي الداعم للوساطة الكويتية لتسوية الأزمة الخليجية، الناتجة عما نشر في موقع وكالة الأنباء القطرية، الذي قالت دولة قطر إنه تعرض للاختراق، لم يكن هذا الإجماع الدولي مجرد مجاملة دبلوماسية لدولة الكويت، أو عدم رغبة في التدخل أو الاهتمام بما يجري داخل منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربي، وإنما على ما يبدو كان التأييد الدولي للوساطة الكويتية نابعاً من رصيد الخبرة والسمعة الإيجابية للدبلوماسية الكويتية، وثقة هذه الدول بقدرتها على إيجاد مخرج للأزمة الخليجية، وبما يضمن المحافظة على كيان مجلس التعاون لدول الخليج العربي، مهما طالت الأزمة الخليجية، ومن ثم عودة العلاقات الدبلوماسية، وتسوية الخلافات والتباينات في السياسة الخارجية في العلاقات البينية بين الدول الخليجية، والتوصل إلى تفاهات حول الخطوط العريضة تجاه ملفات المنطقة الساخنة، خاصة أن الدبلوماسية الكويتية لديها رصيد من النجاح المتمثل في تسوية أزمة سحب سفراء كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين عام 2014.

المؤثرون في السياسة الخارجية

يوجد مؤثران في السياسة الخارجية: الأول المستوى الداخلي للدولة؛ ويتمثل في المؤسسات والتشريعات والفاعلين الرسميين وغير الرسميين، والآخر المستوى الخارجي، ويتمثل في دول الجوار والمنظمات الإقليمية والدولية.

- المستوى الداخلي

تتعدد المؤسسات المساهمة في صناعة القرار في السياسة الخارجية من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة

النظام السياسي؛ حيث تكثر هذه المؤسسات في النظم الديمقراطية، ويزداد تأثيرها في صناعة القرار في سياستها الخارجية، وعلى العكس من ذلك تقل في النظم الدكتاتورية أو النظم الشمولية والملكية غير الدستورية. ويشكل النظام السياسي الكويتي حالة وسطية مقارنة بطبيعة النظم السياسية في دول الجوار، ويعد عامل المشاركة السياسية العامل الأبرز في صناعة القرار في السياسة الخارجية، فالنظام السياسي الكويتي تميز منذ التأسيس بوجود مجلس الأمة المنتخب، الذي أتاح لمكونات المجتمع الكويتي المتنوعة الحضور فيه والتعبير عن مصالحها، كما تتميز دولة الكويت بتعدد وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني الحقوقية والتوعوية والتنمية، وهو ما عزز مشاركتها في صناعة السياسة الخارجية ولوبمستويات مختلفة بين قضية وأخرى ومن مدة إلى أخرى.

- المؤسسات الرسمية

تتمثل المؤسسات الرسمية في دولة الكويت، كغيرها من الأنظمة السياسية؛ بالسلطات الثلاث، وتحتل السلطة التنفيذية الصدارة، وتليها التشريعية، ويعد أمير البلاد المرتبة الأولى والممثلة للدولة.

● الأمير

أمير الدولة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح يُعد صانع القرار الأول ومتخذه الأخير، بحكم تربيته على أعلى هرم السلطة في دولة الكويت والصلاحيات التي خوله إياها الدستور. وينفرد أمير الكويت بخبرته الدبلوماسية الطويلة والثرية، حيث تولى وزارة الخارجية منذ عام 1963 وحتى عام 2003.

● مجلس الوزراء

هو الهيئة العليا في السلطة التنفيذية المعني بمصالح الدولة ورسم السياسة العامة للحكومة ومتابعة تنفيذها، ويشرف على سير العمل في الإدارات الحكومية. ويختص مجلس الوزراء برسم سياسة الحكومة والهيمنة على مصالح الدولة بصفة عامة.

ومن صلاحياته الموافقة على المعاهدات التي تعقدها الدولة، سواء احتاجت إلى إصدار قانون بها أو كان إصدارها بمرسوم. وللوزارات والأجهزة الأمنية والعسكرية والاستخباراتية دور مهم في رسم السياسة الخارجية وتنفيذها.

● وزارة الخارجية

هي الوزارة المعنية في السلطة التنفيذية بترجمة أهداف الدولة فيما يتعلق بسياساتها الخارجية ومواقفها من القضايا، وتحويلها إلى إجراءات عملية تهدف إلى حماية الأمن القومي للدولة، وإقامة وتطوير علاقات الكويت الخارجية، وتعزيزها بالدول الشقيقة والصديقة والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى تقديم الخدمات للمواطنين الكويتيين في الخارج. ويعد وزير الخارجية الدبلوماسي الأول المعني باقتراح السياسة الخارجية وتنفيذها، والتنسيق مع الجهات المختصة، والإشراف على العلاقات الخارجية، بعد رئيس مجلس الوزراء.

● مجلس الأمة

يرتبط وجود مجلس الأمة ودوره باستقلال دولة الكويت عن بريطانيا، وتعود جذور المجلس إلى انتخابات 1961 من أجل المجلس الدستوري الذي وضع مسودة للدستور والأساس لانتخابات عام 1963 التي جاءت بمجلس الأمة الأول. وأبرزت انتخابات 1963 معارضة قوية في الكتلة الوطنية التي واجهت سياسة الحكومة في عدد من المجالات، وكان حضور المعارضة واضحاً في انتخابات 1967 عندما اتهمت الحكومة بعدم نزاهة الانتخابات في محاولة لتقييد مجلس النواب⁸.

ويتمتع مجلس الأمة بصلاحيات الموافقة على المعاهدات والاتفاقيات التي تعقدها الحكومة مع الدول والمنظمات.

ونتيجة لدور المجلس الرقابي على أعضاء الحكومة وسياساتها، من خلال صلاحياته في استجواب الوزراء، فقد أجبر مجلس الأمة كثيراً من الحكومات على تقديم استقالاتها. ولذلك عرفت التجربة الكويتية ظاهرة استقالات الحكومات أو سحب الثقة منها، وكثرة حل مجلس الأمة، فقد تعرض للحل من قبل أمير دولة الكويت مرات عديدة، تصل إلى عشر مرات، خلال الأعوام: (1976, 1999, 2006, 2008, 2009, 2011, 2012, 2013, 2016)، ولكل منها سببها الخاص، وإن وصفت بعض قرارات الحل بغير الدستورية.

ويشكل مجلس الأمة منصة فاعلة للتيارات الكويتية المعارضة المشاركة فيه، حيث تمارس المعارضة تأثيرها في السياسات الحكومية، ومن ضمنها السياسة الخارجية.

وقد أيد مجلس الأمة سياسة الحكومة المساندة للعراق خلال حربه مع إيران في مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وجرى التصويت على إعطاء أكبر قرض مالي للعراق بموافقة أعضاء المجلس، باستثناء النواب الشيعة الثلاثة في ذلك الوقت⁹.

ويتفق أعضاء مجلس الأمة الكويتي على القضايا المركزية المتعلقة بفلسطين، والمقدسات، والانتصار للنبي محمد صلى الله عليه وسلم، حيث طالب مجلس الأمة الحكومة بقطع العلاقات مع الدنمارك رداً على حملات الإساءة التي تعرض لها الرسول الكريم (صلى الله عليه وسلم) في الرسوم المسيئة¹⁰.

- المؤسسات غير رسمية

يتسم المجتمع الكويتي بالتعدد السياسي والاجتماعي، والطائفي، وقد سعت هذه المكونات إلى الاستفادة

8 الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات، مجلس الأمة الكويتي، تاريخ النشر 3/10/2004، تاريخ الاطلاع 18/1/2018. <https://goo.gl/ZMyDHH>

9 سامي ناصر خليفة وحسن عبد الله جوهري. صنع القرار في دولة الكويت: جدلية العلاقة بين النخب السياسية والاقتصادية. المجلة العربية للعلوم السياسية. (د ت)، ص 48-49.

10 وكالة الأنباء الكويتية، مجلس الأمة الكويتي يطالب الحكومة بقطع العلاقات مع الدنمارك، نشر بتاريخ 7/11/2006، تم الاطلاع بتاريخ <https://goo.gl/eE2Lp8>. 16/1/2018

من مساحة الحرية التي كفلها الدستور الكويتي ورسخها السلوك الذي ساد علاقة السلطة بالمكونات المجتمعية بتياراتها السياسية، من خلال مشاركتها السياسية عبر انتخاب ممثليها في مجلس الأمة، وتأسيس منظمات مجتمع مدني تسعى إلى تحقيق أهدافها التنموية والسياسية.

تعد منظمات المجتمع المدني الركيزة الأولى لبلورة الأفكار والأطروحات والرؤى السياسية التي لها دور بارز في قيام تنظيمات فكرية وسياسية في البلاد. وفي الكويت العشرات من جمعيات النفع العام ذات الاهتمامات المختلفة، ويدل وجود هذه التنظيمات على أسبقية الكويت في إرساء تجربة ديمقراطية راسخة ذات سمات خاصة تختلف عن مثيلاتها من الدول الواقعة في الإقليم الجغرافي نفسه¹¹. كما أن هذه المنظمات بمختلف أنواعها، وأهمها المنظمات الحقوقية والإعلامية، تسهم في صناعة قرار السياسة الخارجية للكويت من خلال الضغط على الحكومة أو أعضاء مجلس الأمة.

- المستوى الخارجي

فرضت جيوبوليتك دولة الكويت من حيث محدودية المساحة وعدد السكان والموقع الجغرافي في بيئة محيطية يسودها الصراع والاستقطاب السياسي والطائفي؛ تأثيراتها على السياسة الخارجية لدولة الكويت، وعادة ما تراعي القيادة الكويتية هذه العوامل في أثناء رسم سياستها الداخلية وتنفيذها، بين التوفيق في تعاملها مع مكوناتها السكانية المتعددة طائفيًا، وانعكاسها على امتداداتها وعلاقاتها الخارجية، حيث تفرض العوامل الخارجية التي تتقاطع مصالح دولة الكويت فيها مع مصالح دول الجوار ذات النفوذ الإقليمي، وعلى وجه التحديد المملكة العربية السعودية، والجمهورية الإيرانية، وجمهورية العراق، وملفات التشابك فيما بين هذه القوى، وأهمها كيفية التعامل مع الأقليات الشيعية، واستقلال السياسة الخارجية.

ملفات التشابك في السياسة الخارجية الكويتية

السياسة الخارجية هي انعكاس للسياسة الداخلية، وتصر القيادة الكويتية على التمسك بحقها السيادي في تحديد وتنفيذ سياستها الداخلية، وفيما يتعلق بالسياسة الخارجية تحاول التوفيق بين السيادة ومقتضيات العمل الجماعي مع دول مجلس التعاون ودول الإقليم، تجاه بعض القضايا إذ تقيد حجم تعاونها بمصالح أمنها القومي، وتقاوم الضغوط في الإصغاء إلى مطالب الدول الإقليمية في الاصطفاف في محاور الصراع؛ خشية من انعكاس تداعياتها على مكوناتها المجتمعية.

الشيعية

يعد وضع الشيعية الكويتيين أكثر استقراراً وتفاعلاً مع محيطهم في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مقارنة بغيرهم من الأقليات الشيعية الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي، وهي حالة

11 حسين علي الصباغة، النظام البرلماني في دولة الكويت الواقع والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو/حزيران 2014، العدد 424، ص 24-41.

تتسجم مع طبيعة النظام السياسي الكويتي، والعلاقة بين الأسرة والسلطة الحاكمة ومكونات المجتمع الكويتي.

وقد اتسمت العلاقة بين الأسرة الحاكمة (آل الصباح) والشيعية بالتحالف¹² قبل الثورة الإيرانية، وشهدت العلاقة تراجعاً بعدها، لكنها استمرت في إطار الاحتواء، وبعد عام 2003؛ أي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وبعود النفوذ الإيراني والشيعي عموماً، ارتفع سقف مطالب شيعة الكويت بالمشاركة السياسية، إلا أن العلاقة بين الأسرة الحاكمة والأقلية الشيعية ظلت الفضلى مقارنة بدول الجوار، وقد حرصت القيادة الكويتية على محاصرة تداعيات أحداث العنف، وعدم السماح بتحويلها إلى فرز واستقطاب طائفي، وقد أظهر المجتمع الكويتي وعياً جيداً في التعايش. وبينما ترغب دول الجوار بتبني سياسة موحدة ومشددة تجاه الأقلية الشيعية، تحاول حكومة الكويت تجنب ذلك.

المشاركة السياسية

تتحسس دول جوار دولة الكويت الخليجية من تعامل السلطات في الكويت مع التيارات السياسية المعارضة، ودورها في مجلس الأمة الكويتي، حيث تخشى هذه الدول من انتقال عدوى الرغبة في المشاركة السياسية إلى مجتمعاتها، من خلال رفع سقف مطالبها الاقتصادية إلى مجال المشاركة السياسية. وقد ظهرت أصوات إعلامية خليجية بعد الانقلاب على الرئيس المصري محمد مرسي 2013، وتجددت مع الأزمة الخليجية الأخيرة 2017، تطالب دولة الكويت بتصنيف جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية، وتمنع التيار المحسوب عليها من ممارسة العمل السياسي فيها.

مقومات الدبلوماسية الكويتية

تتمتع دولة الكويت بمجموعة من المزايا التي أهلتها لأداء دور الوساطة بين الدول وأطراف النزاعات المحلية، وأبرزها رصيد السمعة الإيجابي، وطبيعة النظام السياسي مقارنة بمحيطها الخليجي، وشخصية أمير الكويت، ودبلوماسية شعبية فاعلية، والأكثر من ذلك قدرة الدبلوماسية الكويتية على تحويل نقاط ضعف دولتها إلى نقاط قوة؛ وهي موقعها الجغرافي في المحاط بدول كبيرة تتنافس إقليمياً، ومحدودية المساحة وعدد السكان، وتعكس حالة الاستقرار التي يعيشها المجتمع الكويتي، في محيط مضطرب، شهادة رشد سياسة الحكومة الكويتية، وكذلك وجود علاقة طيبة بين الدولة والشعب، لا تعكرها القضايا المطالبية. تعرف الدبلوماسية بمعناها العام الحديث، الذي يتماشى مع مفهوم القانون الدولي، بأنها: مجموعة المفاهيم والقواعد والإجراءات والمراسم والمؤسسات والأعراف الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول

12 شحاته محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 - 2008) دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص 207.

والمنظمات الدولية والممثلين الدبلوماسيين، بهدف خدمة المصالح العليا (الأمنية والاقتصادية) والسياسات العامة، وللتوثيق بين مصالح الدول بواسطة الاتصال والتبادل وإجراء المفاوضات السياسية، وعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية.

والدبلوماسية هي الأداة الرئيسية من أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية لبلد ما، للتأثير في الدول والمنظمات الخارجية بهدف استمالتها وكسب تأييدها بوسائل شتى، منها ما هو إقناعي وأخلاقي، ومنها ما هو ترهيبى وغير أخلاقي.

وتعتمد الدبلوماسية الكويتية على دبلوماسية الوساطات بين الدول، ودبلوماسية المؤتمرات الدولية، وعلى منح المساعدات والقروض التنموية والإغاثية، إذ استضافت المباحثات والمفاوضات بين الأطراف المتنازعة، ولها رصيد من التجارب والخبرات والإنجازات في هذا المضمار.

وترتكز السياسة الخارجية الكويتية على عدة أسس؛ لعل أهمها عدم التدخل في شؤون الآخرين، والتعاون من أجل سيادة الدول والأمن والاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، وعلى الرغم من تعدد دوائر السياسة الخارجية الكويتية، فإن الدائرة الخليجية تحظى باهتمام بالغ لدى صانعي القرار في دولة الكويت¹³.

السمعة الإيجابية

تتمتع دولة الكويت برصيد متراكم من السمعة الإيجابية، التي استطاعت تكوينها خلال مسيرتها السياسية والتنموية على مختلف الأصعدة، ويبدو اطمئنان الدول الإقليمية والدولية إلى الدبلوماسية الكويتية، في أنها لا تراها حريصة على أداء دور إقليمي، أو راغبة في توسعة نفوذها، أو تسعى لتصفية حسابات وهي تمارس دور الوساطة وترعى المؤتمرات والقمم التنموية والإغاثية، بل تبدو الدبلوماسية الكويتية- على العكس من ذلك- حريصة على الاستقرار الإقليمي، بوصفه من أمنها القومي، لذا تتجنب اصطفاقات المحاور الدولية، وتحرص على إبقاء قنوات التواصل مفتوحة، حتى مع إيران، على الرغم من أن دولة الكويت ضمن منظومة مجلس التعاون الخليجي، وتتمتع بعلاقات إيجابية وتوافق مع السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية في كثير من الملفات الإقليمية، لكنها تحافظ على علاقات تقاهم وتعاون مع مختلف دول الجوار.

وتتمتع الدبلوماسية الكويتية برصيد من المقومات والأدوار السياسية والتنموية، مكنتها من استحقاق ثقة الدول بوساطتها، واستضافة العديد من المفاوضات، وعقد قمة مجلس التعاون الخليجي 2017 بمشاركة جميع الدول، في أوج الأزمة الخليجية، وكذلك تنظيم بطولة دوري الخليج بمشاركة جميع

13 عالم واحد، ملامح الارتباط في السياسة الخارجية للسعودية والكويت، موقع صحيفة البيان، 7/8/2002.

<https://goo.gl/MLRkjM>

المنتخبات الرياضية، بعدما أعلنت بعضها الانسحاب من البطولة التي كان مقرراً مسبقاً أن تستضيفها العاصمة القطرية الدوحة.

ويعدُّ فوز دولة الكويت بمقعد غير دائم في مجلس الأمن لمدة عامين (2018 و2019)، في انتخابات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أجريت في الثاني من يونيو/حزيران 2017، للمرة الثانية في تاريخها بعد مضي 40 عاماً، مؤشراً على مكانة الدبلوماسية الكويتية وتمتعها بسمعة إيجابية، وسبق لدولة الكويت أن حصلت على مقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي 1978 – 1979.

ومكانة الدبلوماسية الكويتية تتوافق مع جوهر القوة الناعمة للدولة، التي صاغ مفهومها الخبير الأمريكي جوزيف ناي، في كتابه القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية¹⁴، وبين كيف تتفاعل لتخدم السياسة الخارجية لبلد ما، فتعزز مكانته في الساحة الإقليمية والدولية. فقد عرف القوة الناعمة بأنها: القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال، وهي تشأ من ثقافة بلد ما، ومُثله السياسية، وسياساته.

وتتمثل القوة الناعمة بالصورة التي يراها الآخرون في ذاكرتهم ويلمسونها رؤية وذوقاً من خلال ممارسات الدولة والمجتمع على المستوى الداخلي والخارجي، على حد سواء. وقد استطاعت دولة الكويت أن تدير مجتمعها المتنوع اجتماعياً وسياسياً، والمتعدد طائفيًا – بصرف النظر عن نسبة حجم المكونات والطوائف – بنجاح، مقارنة بغيرها من دول المنطقة. ورغم ما شهدته من أحداث وتفجيرات، واستقطابات طائفية، وما تعيشه الدول المحيطة بها من حالات صراع، فقد تمكنت قيادة دولة الكويت، وبتعاون القيادات المجتمعية لمكونات المجتمع من أن تحد من تأثيرات الأحداث والصراعات، وتحمي مجتمعها من الانزلاق في الاستقطابات والصراعات الطائفية، التي تشهدها الدول المجاورة لها.

فدولة الكويت تتمتع بسمعة ورصيد من الرضى لدى الجمهوريين؛ العربي والدولي، كانعكاس لمجمل السياسات التي انتهجتها الكويت تجاه شقيقاتها العربية، على مستوى المواقف السياسية، أو على مستويات الدعم التنموي والإغاثي والثقافي.

ويبدل عدد الأصوات التي حصلت عليها دولة الكويت (188 صوتاً من أصل 192 صوتاً) في انتخابات مقاعد مجلس الأمن¹⁵ غير الدائمة في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛ على مقدار ما تحظى به دولة الكويت من احترام وتقدير، بل وثقة بالدبلوماسية الكويتية واستقلاليتها وحرصها على انتهاج السلم والتعاون كألية لحل الخلافات بين الدول، وبما يسهم في تحقيق وترسيخ الاستقرار على الصعيدين الإقليمي

14 * جوزيف ناي: كان مساعداً لوزير الدفاع في حكومة بيل كلينتون ورئيس مجلس المخابرات الوطني الأمريكي.

* جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، العيبان، الرياض، الطبعة الأولى، 2007، ص 12.

15 * يتكون مجلس الأمن من خمس عشرة دولة بينها عشر دول عضوة بالانتخاب، إضافة إلى الدول الخمس دائمة العضوية، والتي تتمتع بحق النقض (الفيتو) ضد القرارات؛ وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا.

والدولي.

جيوپولتيك دولة الكويت

- تحويل نقاط الضعف إلى قوة

تعد دولة الكويت دولة صغيرة المساحة الجغرافية مقارنة بالدول المجاورة، ومحدودة السكان، الذين تتعدد انتماءاتهم الطائفية، وتنتمي الغالبية منهم لأهل السنة. وتقع دولة الكويت في بيئة صراع واستقطاب سياسي وطائفي.

وتقدر مساحة دولة الكويت بـ 17,818 كيلومتراً مربعاً، وتقع جنوب غربي القارة الآسيوية، وتحديداً في الشمال الغربي للخليج العربي، وتحيط بدولة الكويت ثلاث دول كبيرة (جمهورية العراق من الشمال والغرب، ومن الجنوب المملكة العربية السعودية، ومن الشرق الخليج العربي وعلى ضفته الأخرى جمهورية إيران)، ويفرض الموقع الجغرافي لدولة الكويت على قيادتها الانحياز إلى محور دولي، يحميها من الأطماع الخارجية ومن غزو أي من الدول المحيطة بها، وتجنب تكرار تجربة الاحتلال العراقي المريعة لها في عام 1990. وعلى الرغم من أن دولة الكويت تتمتع بعلاقات تحالف مع المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، تحاول النأي بذاتها عن الصراعات الإقليمية بين السعودية وإيران، وتحافظ على علاقاتها مع إيران، حتى في أثناء سحبها سفيرها من طهران، تضامناً مع السعودية، كأغلب دول الخليج. كما تسعى دولة الكويت إلى إقامة علاقات إيجابية مع جمهورية العراق، وتوليها اهتماماً خاصاً، وتبدي حرصها على المساهمة في إعادة إعمار العراق.

ويبلغ عدد سكان دولة الكويت 4,510,543، ويبلغ عدد الكويتيين منهم 1,374,276، بنسبة 30%، فيما يبلغ عدد غير الكويتيين 3,136,267، ويشكلون نسبة 70% من إجمالي السكان¹⁶. وتوجد في الكويت أقلية شيعية، فيما يشكل السنة الأكثرية.

وقد استطاعت دولة الكويت أن تحد من تداعيات نقاط ضعفها المتعلقة بعدد السكان، وتعدد طوائفهم، من خلال تعزيز الوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع الكويتي، ومنع انتقال الصراعات الطائفية الجارية في الدول المحيطة بها، وتعاملت مع التفجيرات التي استهدفت حسينية للطائفة الشيعية بمسؤولية، عكست حكمة القيادة الكويتية؛ حيث سارع أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح إلى زيارة موقع التفجير، رغم المخاطر الأمنية، وأعلنت الدولة تلقيها التعازي في الضحايا باعتبارهم مواطنين كويتيين قبل أي انتماءات أخرى، مما عزز الوحدة الوطنية.

وعلى الرغم من اكتشاف السلطات الكويتية العديد من الخلايا المسلحة، المنتمي أفرادها للطائفة الشيعية، ومعهم أفراد محسوبون على حزب الله وإيران، ومدعومون من أجهزة استخباراتية خارجية،

16 الهيئة العامة للمعلومات المدنية، إحصاء السكان اليومي، تاريخ النشر 12/2/2018، تاريخ الاطلاع 12/2/2018، <https://goo.gl/Ryfycu>

وبحوزتها مخازن تحتوي على أسلحة ومتفجرات كبيرة؛ حرصت الحكومة الكويتية على حصر المسؤولية بالمتهمين الكويتيين والعناصر الخارجية المساندة لهم فقط، ولحماية مجتمعها الكويتي يحاكم القضاء المتشدد فيه من مختلف الانتماءات.

ودولة الكويت هي عضو فاعل في مجلس التعاون الخليجي والقوة العسكرية التابعة له (درع الجزيرة)، وهي عضو بالجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، والعديد من المنظمات الدولية.

وفي السنوات الأخيرة انفتحت الدبلوماسية الكويتية على جمهورية تركيا، سعياً منها لتوسعة خياراتها التحالفية، دون أن تخسر حلفاءها السابقين، أو أياً من جيرانها. وقد انعكس التطور في العلاقات السياسية الكويتية التركية على التعاون الاقتصادي والاستثماري، ويعد إسناد مناقصة بناء مطار الكويت، الذي تقدر تكلفته بأكثر من أربعة مليارات دولار، لشركة تركية، والزيارات المتعددة لمسؤولي البلدين، شواهد على حجم تطور علاقات البلدين وخصوصيتها.

وتأخذ الدبلوماسية الكويتية بالحسبان تأثيرات التنوع المذهبي لسكان الدولة عند رسم سياستها الخارجية، وتفاعلاتها مع الأحداث والمواقف السياسية والأمنية التي تشهدها دول المنطقة.

شخصية أمير دولة الكويت

منذ سنواتها الأولى (الاستقلال في عام 1961) ارتبطت دبلوماسية دولة الكويت بشخص أميرها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح (ولد عام 1928م)، حيث تقلد منصب وزير الخارجية من 28 يناير/ كانون الثاني 1963، واستمر متقلداً هذا المنصب في جميع الوزارات التي شكلت منذ عهد الاستقلال وحتى 20 أبريل/ نيسان 1991، وفي أثناء توليه وزارة الخارجية تولى وزيراً للإعلام بالوكالة من 2 فبراير/ شباط 1971 وحتى 3 فبراير/ شباط 1975، وعين نائباً لرئيس مجلس الوزراء بتاريخ 16 فبراير/ شباط 1978. وقد مكنته إجادته للغة الإنجليزية من أداء مهامه بسهولة، وتكوين صداقات مع نظرائه الدوليين. وسبق أن تولى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئاسة دائرة الشؤون الاجتماعية والعمل ودائرة المطبوعات والنشر عام 1955.

وفي تاريخ 13/7/2003 صدر مرسوم أميري بتعيينه رئيساً لمجلس الوزراء.

وبويع الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح بالإجماع أميراً لدولة الكويت في 29 يناير/ كانون الثاني 2006¹⁷.

خلال هذه المرحلة الطويلة منذ ستينيات القرن الماضي حتى فبراير/ شباط 2018، في مسيرة الدبلوماسية الكويتية، طرأت أحداث وتحولات إقليمية ودولية كبيرة، تفاعلت الكويت معها، وتأثرت بها،

17 السيرة الذاتية لحضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت، موقع البوابة الإلكترونية الرسمية - دولة الكويت، تاريخ النشر (ب.د)، تاريخ الاطلاع <https://goo.gl/UkjcJcs>.25/1/2018

وكان أهم إنجازات الدبلوماسية الكويتية مساهماتها في إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في 25 مايو/أيار 1981، بمشاركة قادة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين، والمملكة العربية السعودية، وسلطنة عمان، ودولة قطر. وكان الشيخ جابر الأحمد اقترح فكرة إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام 1980 في قمة عمان العربية.

ويعد الاحتلال العراقي لدولة الكويت أصعب اختبار تعرضت له الدبلوماسية الكويتية، التي تعاملت معه بحنكة، واستطاعت أن تحشد جهود المجتمع الدولي لتحرير دولتها.

وقد لخص أمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، تجربته الدبلوماسية في أثناء استقباله إدارة معهد سعود ناصر الصباح الدبلوماسي، برئاسة نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح؛ فذكر أنها تدور حول ثلاثة عناصر؛ أولها الأخلاق، وثانيها الثقافة، وثالثها النشاط، أي إن هذه العناصر الثلاثة تتفاعل لتنتج دبلوماسياً متميزاً¹⁸.

ونظراً لجهود أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ودولته، كرمته الأمم المتحدة ومنحته لقب (قائد العمل الإنساني)، وتسمية دولة الكويت (مركزاً للعمل الإنساني). وقد أشاد الأمين العام للأمم المتحدة السابق، بان كي مون، بدور الكويت وأميرها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، معتبراً أن جهوده مكنت الأمم المتحدة من مواجهة ما شهده العالم من معاناة وحروب وكوارث في الأعوام الماضية.

وأضاف، في كلمته في أثناء احتفالية تكريم الأمم المتحدة لأمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، أن «مقابل حالة الموت والفضوى التي شهدها العالم شاهدنا مظاهر كرم وإنسانية من قبل جيران سوريا، قادتها دولة الكويت؛ أميراً وشعباً».

وقال: إن دولة الكويت «أظهرت كرمًا استثنائياً تحت قيادة سمو أمير البلاد»، مضيفاً أنه رغم صغر مساحة البلاد كان قلب دولة الكويت أكبر من الأزمات والفقر والأوبئة¹⁹.

وأكد بان كي مون أن المبادرات التي قامت بها دولة الكويت دفعت المجتمع الدولي إلى جمع المزيد من المساعدات بفضل جهود أمير البلاد، ما ساعد الأمم المتحدة على تأدية وظيفتها الإنسانية، مشدداً على أن «الدعم المستمر لسمو الأمير مكننا من ذلك».

من جانبه قال أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، إن دولته (الكويت)، «ومنذ استقلالها وانضمامها لهذه المنظمة (الأمم المتحدة) سنت لها نهجاً ثابتاً في سياستها الخارجية ارتكز بشكل أساسي على ضرورة تقديم المساعدات الإنسانية لكافة البلدان المحتاجة، بعيداً عن المحددات الجغرافية والدينية والإثنية، انطلاقاً من عقيدتها وفتاعتها بأهمية الشراكة الدولية وتوحيد وتفعيل الجهود الدولية بهدف

19 وكالة الأنباء الكويتية - كونا، حفل تكريم سمو أمير البلاد في مقر الأمم المتحدة كقائد للعمل الإنساني، تاريخ النشر 9/9/2014، تاريخ الاطلاع <https://goo.gl/RGnCGp>. 10/1/2018

الإبقاء والمحافظة على الأسس التي قامت لأجلها الحياة وهي الروح البشرية»²⁰.

خصوصية النظام السياسي

يميز النظام السياسي لدولة الكويت الدور الرقابي الفاعل لمجلس الأمة التشريعي، القائم على الانتخابات والتعيين المحدود، في ظل محيط خليجي تغيب فيه ثقافة الانتخابات، وضعف دور برلمانات الجمهوريات في الدول الإقليمية. ويعد مجلس الأمة الكويتي أكثر البرلمانات سحباً للثقة للحكومة. ويرتبط الدستور الكويتي بمجلس الأمة الذي يمكن أن تكون له إرادة مستقلة²¹.

ويعود دور مجلس الأمة الكويتي وطبيعته الانتخابية إلى سنوات الاستقلال الأولى لدولة الكويت في ستينيات القرن الماضي. ولم يكتفِ النظام السياسي الكويتي بدور هامشي للمجتمع في المشاركة السياسية مع الأسرة الحاكمة، ولكنه أوجد كثيراً من الصلاحيات التي يتمتع بها مجلس الأمة، ومن ضمنها الموافقة على اختيار ولي عهد أمير الدولة.

وتشتهر في الكويت في السنوات الأخير ظاهرة حل مجلس الأمة أو الحكومة، وذلك بسبب طبيعة الدور الفاعل الذي يؤديه مجلس الأمة، المعروف بكثرة استجواب الحكومة وسحب الثقة عنها، وهو ما يدفع إلى الإشفاق والخشية على التجربة السياسية الكويتية من ظاهرة حل البرلمان أو إقالة الحكومة وتأثيرها في مشاريع التنمية في البلد.

وقد أضفت الأسرة الحاكمة في الكويت طابعاً دستورياً على المسألة؛ من خلال تعيين الأمير ولياً للعهد، مع الإصرار على عرض الخيار على مجلس الأمة، وعلى إقدام الأمير الجديد على حلف اليمين أمام هذا المجلس. تكللت هذه الآلية بالنجاح، على الرغم من المشاحنات العلنية التي ازدادت حدةً وصخباً بين أفراد الأسرة الحاكمة، وهو ما تجلّى في الانتقال غير الأنيق إنما الفعّال للسلطة في العام 2006²².

لا شك بأن حالة الحراك السياسي والمشاركة السياسية الشعبية من خلال اختيار أعضاء مجلس الأمة، والصلاحيات التي منحها الدستور للمجلس، وإصرار أعضائه على ممارسة دورهم الرقابي والتشريعي، كل ذلك ترك تأثيره الإيجابي في الدبلوماسية الكويتية، وكوّن صورة إيجابية في مجملها عن تميز النظام السياسي الكويتي.

الدبلوماسية الشعبية الكويتية

تعد دولة الكويت من الدول المحدودة التي تتوافر لديها دبلوماسية شعبية فاعلة، متنوعة المجالات التنموية والإغاثية والثقافية الدينية والأدبية، بل والسياسية، فصي دولة الكويت مؤسسات مجتمع مدني

20 المرجع السابق.

21 المرجع السابق.

22 ناغان براون، داخل العائلة الواحدة، مركز كارينغي للسلام، تاريخ النشر 6/9/2017، تاريخ الاطلاع 9/1/2018. <https://goo.gl/5ooSQT>

gl/5ooSQT

عريقة، وفاعلة، وصلت مخرجاتها المادية والفكرية إلى الكثير من الدول العربية والأفريقية والآسيوية. ومع التطورات التي شهدتها الحياة العصرية في وسائل المواصلات وقنوات التواصل، والزيادة غير المسبوقة في تنقلات المواطنين بين الدول، سواء من حيث السرعة أو الأعداد، والأهم من حيث المجالات التي أصبحت المنظمات والشخصيات غير الرسمية تقوم بها على حساب مؤسسات الدولة الرسمية، التي سيطرت على نمط التفاعلات الدولية في الماضي؛ برزت حاجة الدول إلى تفعيل دور دبلوماسية هذه المنظمات والشخصيات العابرة للحدود، والعمل على توظيفها ضمن استراتيجية السياسة الخارجية لأي دولة من تلك التي ترغب في تفعيل قوتها الناعمة وتوسيع دائرة نفوذها بما يعزز مكانتها الدولية.

فدولة الكويت عرفت بدعمها الرسمي للثقافة العربية منذ نصف قرن، من خلال الإصدارات الثقافية التي وصلت إلى كل حي سكني عربي، وتنظيمها للجوائز والمعارض والمهرجانات الثقافية، ورعايتها للمؤسسات والفعاليات الثقافية في الدول العربية، وإلى جانب الدعم الرسمي، برز دور مؤسسات المجتمع المدني الكويتي، بمختلف منطلقاتها الفكرية، سواء إسلامية أو قومية، والتي عملت كمصادر دعم لنظيراتها في البلدان العربية، فخلقت للكويت امتدادات وروابط ثقافية وسياسية في هذه البلدان.

وإلى جانب الدور الثقافي، أسهمت الجمعيات والمنظمات الإغاثية والتنمية في إغاثة المجتمعات المحتاجة، في الدول العربية وغيرها من البلدان الإسلامية والنامية عموماً، وقد تطور العمل الإغاثي للمنظمات الكويتية إلى عمل مشاريع تنمية دائمة في مجالات عدة، أبرزها التعليم والصحة ودعم المشاريع الصغيرة للأسر المحتاجة.

ولبيان حجم تأثير الدبلوماسية الشعبية الكويتية نستعرض نموذجاً واحداً فقط وإسهاماته في العمل الإغاثي والتنمية، متمثلاً بشخص الدكتور عبد الرحمن حمود السميطة (1947 - 2013)، رحمه الله، الرئيس السابق لجمعية العون المباشر الكويتية، بالإضافة إلى مساهماته في العديد من المنظمات كما تبينها سيرته في دول مختلفة تكاد تشمل قارات العالم. وتتباين أعداد من أسهم في اعتناقهم الإسلام، سواء مباشرة أو بواسطة آخرين، وتقدر أرقامهم (الذين أسلموا) بأكثر من اثني عشر مليوناً.

أسس الدكتور عبد الرحمن حمود السميطة المنظمة الخيرية (العون المباشر) في الخامسة والثلاثين من عمره، وفي أقل من ثلاثين عاماً تمكنت (عون) من بناء 800 مدرسة، و 200 مركز صحي، وأكثر من 200 مركز نسائي للتدريب؛ بالإضافة إلى حفر آلاف الآبار، وساعد في بناء العديد من المشاريع الزراعية والري، وتوزيع آلاف الأطنان من المواد الغذائية والإمدادات الطبية في المناطق المنكوبة بالمجاعة²³.

23 ماذا قال (بيل جيتس) في مقاله عن الشيخ عبد الرحمن السميطة؟ موقع MBC، تاريخ النشر 13/11/2015، تاريخ الاطلاع 18/1/2018. <https://goo.gl/UQvjid>

العضويات²⁴:

- 1- عضو مؤسس ورئيس فرع لجمعية الأطباء المسلمين في الولايات المتحدة وكندا 1976، فرع شرق كندا.
- 2- عضو مؤسس لفروع جمعية الطلبة المسلمين في مونتريال وشيربروك وكوبيك وغيرها 1974-1976.
- 3- عضو مؤسس في لجنة مسلمي مالابو في الكويت 1980.
- 4- عضو مؤسس في لجنة الإغاثة الكويتية.
- 5- عضو مؤسس في الهيئة الخيرية الإسلامية العالمية- الكويت.
- 6- عضو مؤسس في المجلس الإسلامي العالمي للدعوة والإغاثة- جمهورية مصر العربية.
- 7- عضو في جمعية النجاة الخيرية- الكويت.
- 8- الأمين العام للجنة مسلمي أفريقيا منذ 1981 حتى 1999.
- 9- رئيس مجلس إدارة جمعية العون المباشر منذ 1999 حتى 2008.
- 10- عضو في جمعية الهلال الأحمر الكويتي- الكويت.
- 11- رئيس تحرير مجلة الكوثر منذ عام 1984 حتى تاريخ وفاته (يرحمه الله).
- 12- عضو مجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية- السودان.
- 13- عضو مجلس الأمناء جامعة العلوم والتكنولوجيا- اليمن.
- 14- رئيس مجلس إدارة كلية التربية- زنجبار.
- 15- رئيس مجلس إدارة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية- كينيا.
- 16- رئيس مركز دراسات العمل الخيري- الكويت²⁵.

24 الدكتور عبد الرحمن حمود السميح، موقع جمعية العون المباشر، <https://goo.gl/phGAzK>

25 *الجوائز والشهادات التي حصل عليها الدكتور عبد الرحمن السميح:

وسام رؤساء دول مجلس التعاون الخليجي المنعقد في مسقط عن العمل الخيري، عام 1986.

جائزة الملك فيصل بن عبد العزيز رحمه الله لخدمة الإسلام والمسلمين، عام 1996.

وسام مجلس التعاون الخليجي لخدمة الحركة الكشفية، عام 1999.

وسام النيلين من الدرجة الأولى من جمهورية السودان، عام 1999.

جائزة الشيخ راشد النعيمي حاكم إمارة عجمان، عام 2001.

الدكتوراه الفخرية في مجال العمل الدعوي من جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، في مارس 2003.

وسام فارس من رئيس جمهورية بنين، عام 2004.

جائزة الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم للعلوم الطبية والإنسانية من دبي- الإمارات، ديسمبر 2006.

وقد أبدى رجل الأعمال الأمريكي متصدر قائمة أغنياء العالم، بيل جيتس، إعجابه الشديد بالسيره الذاتية للدكتور عبد الرحمن السميط، في مقال نشره في مجلة (Arabian Business) بتاريخ 2015/11/11، إذ قال: «لم تسنح لي الفرصة للقاء الراحل الكويتي الدكتور عبد الرحمن السميط، ولكن في الأشهر الأخيرة تمكنت من التعرف على هذا الرجل المميز، بعد أن مثل السميط، الطبيب والباحث الإسلامي المحب للخير، تقاليد الكويتيين في الكرم والاهتمام بسد حاجات الناس، وهذا ما دعا سكرتير عام الأمم المتحدة، السيد بان كي مون، لإطلاق لقب (قائد الإنسانية) على سمو الشيخ صباح الأحمد»²⁶.

دعم القضية الفلسطينية

في حالة التراخي التي يشهدها الموقف العربي الرسمي تجاه القضية الفلسطينية، وبروز دعوات محسوبة على بعض الأنظمة العربية- التي لا تربطها علاقات علنية بكيان الاحتلال الإسرائيلي- تجاهر بمطالبتها بالتطبيع مع كيان الاحتلال الإسرائيلي، تميز الموقف الكويتي الرسمي والشعبي برفضه للتطبيع، جملة وتفصيلاً، مهما كانت المبررات. وقد لاقى موقف رئيس مجلس الأمة الكويتي، مرزوق الغانم، الذي شن هجوماً حاداً على رئيس وفد الكيان الإسرائيلي المحتل في المؤتمر الـ137 للاتحاد البرلماني الدولي، المنعقد في مدينة سانت بطرسبورغ الروسية؛ استحسان وإعجاب الكثير من العرب، نخباً وجماهير، حيث طالب الغانم بطرد الوفد الإسرائيلي من قاعة الاجتماعات، ووجه حديثه مخاطباً الوفد الإسرائيلي: «عليك أيها المحتل الغاصب أن تحمل حقايبك وتخرج من القاعة بعد أن رأيت ردة فعل برلمانات العالم». وأضاف: «اخرج من القاعة إن كان لديك ذرة من كرامة.. يا محتل يا قتلة الأطفال... أقول للمحتل الغاصب، إن لم تستح فافعل ما شئت»²⁷.

ولتأكيد موقف دولة الكويت الرسمي الداعم للقضية الفلسطينية بعث أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ببرقية إلى رئيس مجلس الأمة الكويتي مرزوق علي الغانم، جاء فيها: «تابعنا بكل الاهتمام والتقدير ردكم الحازم على رئيس وفد الكنيست الإسرائيلي، وتصديكم له في الجلسة الختامية لمؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي في مدينة سانت بطرسبرغ في روسيا الاتحادية، على خلفية موضوع النواب

جائزة الشارقة للعمل التطوعي والإنساني، عام 2009.

وسام فارس العمل الخيري من إمارة الشارقة، عام 2010.

جائزة العمل الخيري من مؤسسة قطر - دار الإنماء، عام 2010.

شهادة تقديرية من مجلس المنظمات التطوعية في جمهورية مصر العربية- القاهرة.

جائزة العمل الخيري من الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم حاكم دبي- للعمل الخيري والإنساني.

26 ماذا قال (بيل جيتس) في مقاله عن الشيخ عبد الرحمن السميط؟ مرجع سابق.

27 موقع الجزيرة مباشر، شاهد: رئيس مجلس الأمة الكويتي يطرد الوفد الإسرائيلي من (البرلمان الدولي)، تاريخ النشر 18/10/2017، تاريخ الاطلاع 16/1/2018.

<https://goo.gl/Y5i2M9>.

الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية ومطالبكم للوفد الإسرائيلي بمغادرة القاعة»، وأضاف الأمير: «نُشيد بهذا الموقف المُشرف الذي كان محل تقدير ممثلي الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة المحبة للسلام في هذا البرلمان الدولي، والذي يجسّد جلياً موقف دولة الكويت الداعم للأشقاء الفلسطينيين لاستعادة حقوقهم المشروعة ونصرة قضيتهم العادلة»²⁸.

وكانت دولة الكويت احتضنت العديد من الفلسطينيين، وفيها تطورت حركة النضال الفلسطينية، وبرزت منها القيادات الفلسطينية من مختلف التوجهات الفكرية والسياسية، واستمر دعم دولة الكويت للفلسطينيين والسلطة الفلسطينية، رغم الموقف السلبي الذي اتخذته السلطة في أثناء تعرض دولة الكويت للاحتلال العراقي عام 1990.

المساهمات التنموية والإغاثية

تستخدم العديد من الدول المساعدات الاقتصادية والتنموية والإغاثية كأداة فعالة من أدوات سياستها الخارجية، في سبيل ضمان أمنها القومي، وتوسيع نفوذها الدولي، وزيادة شراكاتها الاقتصادية، إلا أن الدبلوماسية الكويتية لا يبدو أنها عند تقديمها المساعدات والقروض التنموية للدول الأخرى والمنظمات الدولية حريصة على استغلالها في إبراز نفوذها؛ حيث لم يلحظ عليها تطلعها لأداء دور إقليمي ومناصفة الفاعلين الإقليميين، وإن كانت الدبلوماسية الكويتية - بلا شك - تعمل على تعزيز أمنها القومي، من خلال تحسين صورتها، وتعزيز المصالح الثنائية، وخاصة الاقتصادية والتنموية، مع الدول والمنظمات؛ دون أن تضع شروطاً ذات طابع سياسي تنفذها الجهات المحتاجة مقابل المعونات والقروض التي تقدمها دولة الكويت.

من خلال الاطلاع على الدول والمنظمات التي استفادت من المنح والقروض التي قدمتها دولة الكويت يمكن إدراك عدم ربطها بمعايير جغرافية ودينية أو مذهبية، وإن كانت تركزت في نطاق دوائر الدبلوماسية الكويتية وبحسب الاحتياج، والتي تحتل المنطقة العربية ومحيطها قائمة أولوياتها.

مقومات غير مكتملة

توجد في الكويت بعض القضايا والإشكاليات التي تمثل نقاط ضعف للدبلوماسية الكويتية، تتصدرها قضية البدون وظاهرة سحب الجنسيات، وبعض القوانين التي تطرح بين فترة وأخرى، ومنها قانون فحص البصمة الوراثية، والأحكام القضائية على بعض النواب بالحبس على خلفية مشاركتهم في اقتحام مجلس الأمة (نوفمبر/تشرين الثاني 2011). وعلى الرغم من معالجة كثير من الملفات ما زال بعضها بحاجة إلى معالجة جذرية، وأبرزها:

قضية البدون: وهم مجموعة من السكان لا يتمتعون بالجنسية الكويتية، ومحرومون من امتيازاتها،

28 وكالة الأنباء الكويتية الرسمية، سمو أمير البلاد يبعث ببرقية تقدير إلى رئيس مجلس الأمة الكويتي، تاريخ النشر 19/10/2017، تاريخ الاطلاع

<https://goo.gl/CLgcoC>.16/1/2018

ويقال إن الكثير من فئة البدون هم من أبناء العشائر الكويتية، لكن الحكومة لم تمنحهم الجنسية، لأنهم لم يتسجلوا في الإحصاء الأولي الذي أجري في العام 1958 قبل نيل البلاد استقلالها.

قد يوجد من يجادل بعدم وجود علاقة بين سياسة الحكومة الكويتية تجاه ظاهرة البدون ودبلوماسية دولة الكويت، لكن طبقاً لقاعدة السياسة الخارجية بأنها انعكاس للسياسة الداخلية لأي دولة، فكثيراً ما أثرت ظاهرة البدون سلباً في سمعة دولة الكويت ودبلوماسيتها، وتسببت في مشاكل مع منظمات دولية، وتعارض - بحسب البعض - مع تعامل الدول الحديثة مع ظاهرة الهجرة، لكنها - للإنصاف - سياسة تجمع عليها دول الخليج العربية محدودة السكان باستثناء المملكة العربية السعودية.

في عام 2015 سجّلت الحكومة الكويتية 110729 شخصاً على قائمة البدون في البلاد، وهؤلاء محرومون من عدد كبير من منافع الرعاية الاجتماعية التي تؤمنها الدولة لمواطنيها، ويعيش أكثر منهم في الفقر.²⁹

البدون موجودون في مختلف بلدان شبه الجزيرة العربية، والموجودون في الكويت هم أعضاء في مجموعات قبلية جاءت من السعودية بين خمسينيات وثمانينيات القرن العشرين بحثاً عن عمل في الاقتصاد النفطي الذي كان يشهد تطوراً سريعاً. حصل بعض أبناء هذه العشائر على الجنسية خلال تلك المرحلة بهدف تعزيز قاعدة الدعم العشائرية للأسرة الحاكمة وزيادة القوى الأمنية الكويتية، فيما أبقى البعض الآخر خارج هذه الصنفية لأنه لم يكن جزءاً من مجموعات عشائرية مهمة سياسياً، أو لأنهم لم ينجحوا في إقناع الحكومة بأنهم عاشوا في الكويت مدة طويلة كي يصبحوا مواطنين فيها، أو لأنهم جاؤوا إلى البلاد للخدمة في جيشها ومكثوا فيها بعد تسريحهم من الجيش.³⁰

وتشكل قضية البدون مشكلة اجتماعية، ومحفزاً لتحالفات سياسية بين المعارضة الكويتية والعشائر، ضد سياسات الحكومة، خصوصاً بعد تعديل قانون الانتخابات الذي أضعف تأثير العشائر في نتائج الانتخابات، فقد قلص النظام الانتخابي الجديد من أربعة أصوات إلى صوت واحد للشخص.

وافقت الحكومة الكويتية، في 16 سبتمبر/أيلول الماضي 2017، على إصدار بطاقات هوية للبدون من شأنها أن تتيح لهم الوصول إلى منظومة الرعاية الصحية العامة في الكويت، وأن تكون شكلاً من أشكال مستندات التعريف الشخصي الممنوحة من الدولة³¹، وكانت الحكومة الكويتية في عام 2015 عرضت على دولة جزر القمر تجنيس 34000 شخص من البدون، مقابل حصولها على مساعدات مالية، لكن لم تُوضع الخطة موضع التنفيذ. وهذه مؤشرات على حجم المشكلة ومحاولة الحكومة معالجتها وفق تصورها.

29 سكوت واينر، سياسة قضية البدون في الكويت، موقع مركز كارينغي للسلام - صدى، تاريخ النشر 20 أكتوبر/ تشرين الأول 2017، تاريخ الاطلاع

22 يناير/ كانون الثاني 2018. <https://goo.gl/KcSLZT>.

30 المرجع السابق.

31 المرجع السابق.

وتشكل حالات سحب الجنسية في الكويت إحدى أهم المشكلات الرئيسية على المستويين الاجتماعي والسياسي، وهي عامل من عوامل الاستقطاب بين الحكومة من جهة والمعارضة والعشائر من جهة أخرى، وقد أضرت بصورة دولة الكويت. ومع أنه قد أعيدت الجنسية لكثيرين منهم تبقى إشكالية سحب الجنسية تهدد مستقبل كثيرين، وتحد من قدرتهم على التعبير عن آرائهم بحرية، وتضر سمعة الكويت على المستوى الدولي.

وعلى المستوى الخارجي، اعتبر البعض المساعدات الاقتصادية التي قدمتها دولة الكويت لجمهورية مصر العربية، عقب الإطاحة بأول رئيس مدني، محمد مرسي؛ تأييداً ضمنياً للانقلاب العسكري، وهو ما كان عليها أن تحسب له حساباً، في حين رأى آخرون ما قامت به دولة الكويت ينسجم مع طبيعة مصالح نظامها السياسي (الوراثي) الذي يخشى من تداعيات الثورات على مستقبل نظامه.

أدوار الدبلوماسية الكويتية

تمتع دبلوماسية دولة الكويت برصيد من الإنجازات في مسيرة الوساطات التي قادتها لتسوية الخلافات بين الدول الخليجية، واستضافتها للعديد من المباحثات والمفاوضات بين الأطراف العربية المتنازعة، ورصيد آخر مهم على مستوى الدعم التنموي والإغاثي.

ويتعمد الدبلوماسيون الكويتيون تجنب التصريحات الإعلامية، التي قد تعكس سلباً على موقف بلادهم (الحياد الإيجابي)، وتضعف من فاعلية ما تقوم به الدبلوماسية الكويتية من دور تصالحي بين الفرقاء وأطراف النزاعات. وفيما يلي نماذج للأدوار الرئيسية التي أدتها الدبلوماسية الكويتية خلال الفترة الماضية.

الأزمة الخليجية

تحتل الدائرة الخليجية المرتبة الأولى في اهتمامات السياسة الخارجية لدولة الكويت، بوصفها جزءاً من الأمن القومي الكويتي، ولذلك تحرص قيادة دولة الكويت على استقرار دول مجلس التعاون الخليجي، وتعزيز التعاون فيما بينها، حفاظاً على المصالح المشتركة بين دول المجلس التي تحيط بها الصراعات وتهددها الأطماع الإقليمية والدولية.

وانسجماً مع هذه الرؤية تفاعلت الدبلوماسية الكويتية على أعلى المستويات، منذ اليوم الأول للأزمة الخليجية، استشعاراً من القيادة الكويتية العليا- ممثلة بأمير الدولة الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي سارع بنفسه للقيام بدور الوساطة- لخطورة مآلات الأزمة على كيان مجلس التعاون الخليجي ووحدة دوله وسيادتها.

اعتمدت الدبلوماسية الكويتية في تحركاتها وقيامها بدور الوساطة على مجموعة من المبادئ وهي: تسوية الخلافات بالطرق السلمية، واحترام سيادة الدول واستقلالها، وضرورة الحفاظ على كيان مجلس

التعاون الخليجي، وحث الدول المتنازعة على تجنب التصعيد.

ويتمثل نهج دولة الكويت الأسمى تجاه الخلاف مع قطر في الاضطلاع بدور الوسيط الحذر بل الفعال. وقد حظيت دولة الكويت بتأييد دولي كبير لدورها، وهو ما وفر بدوره المزيد من الأمن للبلاد خلال هذه الفترة المتوترة.

ويُعد أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، الذي يقود جهود الوساطة، إحدى الشخصيات الحكيمة والمتمرسنة في المنطقة؛ فقد أمضى عقوداً كدبلوماسي ووسيط، من بينها قبل بضع سنوات فقط حول نفس القضايا الأساسية مع معظم الجهات الفاعلة نفسها كما في الأزمة الحالية³². أدى موقف دولة الكويت الأساسي من الخلاف الخليجي إلى إحداث وحدة وطنية كبيرة، ويبدو واضحاً أن الأمير يحظى بتأييد واسع بين الكويتيين لدوره في هذه الأزمة. وقال حمد الثنيان: «يمكنني القول بسهولة إن الغالبية الساحقة تؤيد الجهود المستمرة التي يبذلها الأمير»، وأضاف: «يبدو أن معظم الكويتيين فخورون بمعالجة الأمير للأزمة»³³.

استضافة المشاورات اليمنية

استضافت دولة الكويت مشاورات السلام اليمنية التي عقدت من 21 أبريل/نيسان ولغاية السابع من أغسطس/آب 2016، على مدى أكثر من مئة يوم، وشهد المجتمع الدولي بدور الكويت في تهيئة الأجواء للمشاورات اليمنية، ولأن الكويت لا تبحث عن دور فقط وإنما يهتما التوصل إلى اتفاقات سلام توفر الأمن والاستقرار للمجتمعات العربية، اعتذرت عن استقبال وفود التفاوض مجدداً، واشترطت عليها الحضور للتوقيع على الاتفاق خلال أسبوع، بحسب تصريحات نائب وزير الخارجية الكويتي.

وهذه ليست المرة الأولى التي تستضيف دولة الكويت الأطراف اليمنية المتنازعة، فقد سبق لها أن استضافت قيادة الدولتين السابقتين في اليمن الشمالي والجنوبي (الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) قبل الوحدة في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وتم التوقيع خلالها على اتفاقيات أسهمت في تقريب وجهات نظر قيادة الشطرين حول المبادئ والإجراءات العملية لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية، والتي تكللت بالإعلان عنها في 22 مايو/أيار 1990.

تسوية أزمة خلية التجسس الإماراتية في سلطنة عمان

قاد أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، وساطة تمكنت من تسوية الخلاف الذي نشب بين سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة عام 2011، على خلفية اتهام سلطنة عمان للإمارات بالتجسس عليها.

32 لوري بلوتكين بوغارت، ذي سايفر بريف، كيف تواجه الكويت رياح الأزمة الخليجية، تاريخ النشر 27 يوليو/ تموز 2017، تاريخ الاطلاع 21 يناير/ كانون الثاني 2018. <https://goo.gl/TqnLDm>

33 لوري بلوتكين بوغارت، مرجع سابق.

وقد حرص أمير دولة الكويت على سرعة تسوية الأزمة، إدراكاً منه لخطورة تداعياتها- إذا ما استمرت- على العلاقة بين البلدين الجارين، وانعكاساتها السلبية على الأمن القومي الخليجي وكيان مجلس التعاون لدول الخليج العربية. ولذلك رَأَسَ الشيخ صباح وفداً ضم نائب رئيس دولة الإمارات رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وولي عهد أبوظبي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، إلى العاصمة العمانية مسقط، وعقد اجتماعاً مع السلطان قابوس بن سعيد.

وكانت وكالة الأنباء الرسمية العمانية أعلنت أن السلطات اكتشفت شبكة من الجواسيس تعمل لحساب دولة الإمارات العربية المتحدة، وذكرت السلطات العمانية أن الشبكة كانت تتجسس على الحكومة والجيش العماني. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن مسؤول أمني عماني قوله إن الجواسيس كانوا معنيين بشكل رئيسي بمسألة من سيخلف السلطان قابوس في حكم عمان.

محاربة تنظيم الدولة

الكويت من الدول التي هددها خطر تنظيم الدولة، وقد اكتوت بناره، حيث شنَّ انتحاري، في 26 يونيو/حزيران 2015، هجوماً دموياً على مسجد شيعي في قلب العاصمة الكويت خلال أداء الصلاة في يوم الجمعة الأول من شهر رمضان المبارك، ما أسفر عن مقتل 27 شخصاً وإصابة أكثر من مئتين بجروح، في محاولة لنقل الصراع المذهبي إلى داخل الكويت، وتقويت النسيج الاجتماعي، وقد عملت القيادة الكويتية على محاصرة تداعيات الهجمات وتحصين الجبهة الداخلية، وساهمت بفاعلية في محاربة تنظيم الدولة، من خلال مشاركتها في التحالف الدولي.

وقد أكد نائب وزير الخارجية، خالد الجار الله، موقف دولة الكويت «الواضح والحازم» في دعم ومساندة (التحالف الدولي) ضد تنظيم (الدولة)؛ وأعلن أن «دولة الكويت تساند المجتمع الدولي في دعم الاستقرار بجميع المناطق المحررة من سيطرة التنظيمات الإرهابية، وتجفيف منابع تمويلها، وصد الهجمات الإلكترونية، ومكافحة تدفق المقاتلين الأجانب إلى مناطق النزاع»

وأضاف أن «دولة الكويت لم تألُ جهداً في دعم ومساندة التحالف الدولي من خلال ما تقدمه من دعم لوجستي، إضافة إلى نشاطها ومشاركتها في اجتماعات الجامعات المنبثقة من الاجتماع المصغر لدول التحالف»³⁴.

وقد استضافت الكويت العديد من الاجتماعات التي تعمل على محاربة الإرهاب، والتزمت بتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتوصيات مجموعة العمل المالي. وعملت دولة الكويت على تجفيف منابع تمويل تنظيم الدولة، ومكافحة تدفق المقاتلين الأجانب إلى

34 وكالة الأنباء الكويتية- كونا، نائب وزير الخارجية يؤكد موقف الكويت «الحازم» في دعم التحالف ضد (الدولة)، 27/4/2016، تاريخ الاطلاع

<https://goo.gl/EDwP5z>. 16/1/2018

مناطق النزاع، وصد الهجمات الإلكترونية.

وأعلنت الكويت مشاركة سبعين دولة وأربع منظمات وهيئات دولية في الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة، المنعقد بالكويت في 13 فبراير/شباط الماضي، وذلك بالتزامن مع استضافة المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق.

الدور الاقتصادي والإغاثي والخيري

استضافت دولة الكويت العديد من المؤتمرات والقمم الدولية الإنسانية والتنمية التي حشدت الجهود والتبرعات الرسمية والشعبية للشعوب المنكوبة، فاحتضنت مؤتمرين للمانحين لإغاثة الشعب السوري، بلغت حصيلتهما أربعة مليارات دولار، وكانت حصة الكويت من هذا المبلغ 800 مليون دولار، أوفت بسدادها للجهات والمنظمات الإنسانية الدولية المعنية بتنفيذ المشاريع الإغاثية.

وإقراراً بالجهود والمساهمات التنموية التي قدمتها دولة الكويت، كرمت الأمم المتحدة، في ديسمبر/كانون الأول 2014، بمقرها في نيويورك، أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ومنحته لقب (قائد إنساني) لجهود بلاده في المجال الإنساني والتنموي.

وسبق أن استضافت دولة الكويت عام 2014 القمة العربية الأفريقية الثالثة التي ركزت على المشاريع التنموية بين الجانبين العربي والأفريقي. وفي 2010 استضافت مؤتمراً للمانحين لشرق السودان³⁵.

تعهد المؤتمر الدولي للمانحين الذي عُقد في مدينة الكويت بالتبرع بما يزيد على 2.4 مليار دولار أمريكي لمساعدة المفوضية ومنظمات الإغاثة الأخرى في الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الهائلة الناشئة من جراء الأزمة في سوريا، حسبما ورد في البيان الصحفي المشترك الصادر بنهاية المؤتمر.

وشارك في المؤتمر 39 بلداً تعهدت بالمساعدة في رفع المعاناة عما يقدر بـ9.3 ملايين امرأة وطفل ورجل من المحتاجين للمساعدة في سوريا، إضافة إلى 2.3 مليون لاجئ طلبوا الحماية في البلدان المجاورة، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إذا استمر الصراع بلا هوادة³⁶.

هذا وقد دأبت دولة الكويت، بقطاعيها الحكومي والخاص، على الاستجابة للأزمات الإنسانية وتوفير الدعم للمفوضية، وحصلت في عام 2014 على لقب (المركز العالمي للعمل الإنساني).

كما أدرجت دولة الكويت ضمن أكبر 10 مانحين لعمليات المفوضية الإنسانية ما بين عامي 2013 و2015³⁷.

وقد بلغ إجمالي ما قدمه الصندوق من قروض خلال مسيرته الممتدة لأكثر من نصف قرن، حتى عام

35 وكالة رويترز، الأمم المتحدة تكرم أمير الكويت لجهوده الإنسانية، تاريخ النشر 9/9/2014، تاريخ الاطلاع 10/1/2018. <https://goo.gl/.10/1/2018>

T2Brgr

36 موقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الدول المانحة تتعهد بتقديم 2.4 مليار دولار للسوريين في مؤتمر الكويت الثاني، تاريخ النشر 15/1/2014، تاريخ الاطلاع 11/1/2018. <https://goo.gl/eLyJSe>

37 ناتان براون، داخل العائلة الواحدة، مركز كارينغي للسلام، تاريخ النشر 6/9/2017، تاريخ الاطلاع 9/1/2018. <https://goo.gl/5ooSQT>

2014، 17.6 مليار دولار أمريكي، واستفادت منها مئة وثلاث دول، وهو ما يعادل 1.2 في المئة من الدخل القومي الإجمالي، متجاوزة بذلك نسبة السبعة من عشرة من الدخل القومي الإجمالي التي حددتها الأمم المتحدة عام 1970 كمساعدات رسمية للتنمية من الدول المتقدمة³⁸.

مؤتمر إعادة إعمار العراق

رغم ما أحدثه احتلال العراق لدولة الكويت من صدمة وأضرار نفسية ومادية، كاد الكويتيون يفقدون خلاله دولتهم، حاولت دولة الكويت، بعد سقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسين، فتح صفحة جديدة في علاقتها مع العراق، وفي السنوات الأخيرة تبدي الكويت الحرص على عودة الاستقرار إلى العراق، وبناء مؤسسات الدولة العراقية، وتسهم في إعادة إعمار العراق.

واستضافت دولة الكويت مؤتمراً دولياً لإعادة إعمار العراق، بين 12 و14 فبراير/شباط 2018، (مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق).

وقال نائب وزير الخارجية الكويتي إن دولته تتوقع مشاركة ما لا يقل عن ألف شركة ورجل أعمال، وأوضح نائب الوزير أنه سيتم تخصيص يوم 12 فبراير/شباط لمنظمات المجتمع المدني، فيما سيخصص اليوم التالي بالكامل للقطاع الخاص، على أن يكون اليوم الأخير من المؤتمر لإعلان المساهمات المالية للدول المشاركة³⁹.

على الصعيد السياسي تتعامل دولة الكويت مع نظيرتها العراقية، وتتجنب التعامل مع الأطراف السياسية والمكونات الاجتماعية، حتى لا تتورط في الصراعات التي تشهدها الساحة العراقية، ومنعاً لتداعياتها على الداخل الكويتي، مما يعبر عن نضج ورشد الدبلوماسية الكويتية.

استنتاجات

تتصف الدبلوماسية الكويتية بالتوافقية، والحياد الإيجابي، مع انحياز للأمن القومي لدول الخليج العربية، وتولي الدائرة الخليجية محور اهتمامها السياسي، وتتجنب الاصطفافات أو التمحور في الخلافات بين الدول الخليجية. وقد اعتادت الدبلوماسية الكويتية على تركيز جهودها في معالجة المشاكل التي تحدث بين الدول الخليجية نتيجة التباين في سياستها الخارجية.

تحظى جهود الوساطة التي تقوم بها الدبلوماسية الكويتية باحترام الأطراف المتنازعة وثقة ودعم الأطراف الإقليمية والدولية، كما حدث في الأزمة الخليجية الأخيرة، نظراً لمسيرتها في الوساطات، واطمئنان الدول إلى أنها لا تبحث عن دور أو صناعة نفوذ، وإنما تنطلق في وساطتها باعتبار أن الاستقرار

38 الأمم المتحدة تشيد بالكويت أميراً وشعباً. موقع صحيفة الحياة، نقلاً عن وكالة الكويت الرسمية. تاريخ النشر 11 سبتمبر/ أيلول 2004، تاريخ الاطلاع 18 يناير/ كانون الثاني 2018. <https://goo.gl/idN4pT>

39 نائب وزير الخارجية الكويتي: نتوقع مشاركة ألف شركة ورجل أعمال في مؤتمر إعادة (إعمار العراق)، موقع وكالة الأنباء الكويتية، تاريخ النشر 31/1/2018، تاريخ الاطلاع 2/2/2018. <https://goo.gl/cF2AJH>

في المنطقة يعزز الأمن القومي الكويتي. وهذا المحدد الحريص على استقرار دول المنطقة يشمل أيضاً تصور الدبلوماسية الكويتية لعلاقتها مع دولتي العراق وإيران.

وتحرص الدبلوماسية الكويتية على علاقاتها التحالفية مع الولايات المتحدة دون أن تؤثر في التزاماتها تجاه مناصرة القضية الفلسطينية، وتولي اهتماماً بعلاقاتها مع شقيقاتها العربية، والانفتاح على جمهورية تركيا.

انعكس دعم الكويت التنموي والإغاثي على المستويين الرسمي والشعبي للدول والفئات المحتاجة، إيجاباً على سمعة الكويت ومكانتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وعزز الاستقرار الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي الذي أتاح المشاركة لمكونات الشعب الكويتي، وكذلك مساهمة الكويت في دعم الثقافة العربية، كلها شكلت منظومة قوة ناعمة لدولة الكويت فاق تأثيرها حجم مساحة الكويت وتعدادها السكاني.

ويعد تكريم الأمم المتحدة لأمير دولة الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح ومنحه لقب (قائد للعمل الإنساني)، وتسمية دولة الكويت (مركزاً للعمل الإنساني)، شهادة أممية على دور الكويت الإيجابي والفعال في دعم مشاريع التنمية والإغاثة والسلام، للدول والمجتمعات النائية والمحتاجة والمتنازعة.

من المتوقع أن تستمر الدبلوماسية الكويتية مركزة جهودها على استقرار دول الخليج، ومحيطها الإقليمي، ومعالجة الإشكالات بين بعض الدول الخليجية المتولدة من تباين سياساتها الخارجية، وتنافس بعضها على توسعة نفوذها في دول المنطقة العربية. وستسعى الدبلوماسية الكويتية إلى توسعة وتنويع علاقاتها الخارجية، وتوظيف مساعداتها التنموية والإغاثية في تعزيز شراكاتها الإقليمية، لحماية أمنها القومي والقيام بواجبها الإنساني.

التوصيات

- تجنب السياسة الخارجية الكويتية الاستقطابات الطائفية في دول الجوار، وتحصين المجتمع الكويتي من تداعياتها.
- إشراك الدبلوماسية الشعبية وتفعيلها إلى جانب الدبلوماسية الرسمية في استراتيجية موحدة، بهدف تعزيز مكانة دولة الكويت، وتعزيز الروابط بين المجتمع الكويتي ومحيطه العربي والإقليمي.
- عند تقديم المنح والقروض التنموية والإغاثية للدول وذوي الاحتياجات، ينبغي المواءمة بين دوافع العمل الخيري الإنساني، وبين توظيفها في تعزيز الأمن القومي الكويتي.
- معالجة قضية البدون، وإنهاء سحب الجنسية؛ لكونهما يشوهان صورة دولة الكويت.
- على المعارضة والحكومة التعاون بما يحقق المصلحة العامة، ويجنب قيادة الدولة حل مجلس الأمة أو سحب ثقة المجلس من الحكومة.

المراجع

- استقلال دليل محمد العازمي، السياسة الخارجية الكويتية تجاه مجلس التعاون لدول الخليج العربية: 1990-2004، قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا - الجامعة الأردنية، فبراير/شباط 2006.
<https://goo.gl/zPBkGM>
- الأمم المتحدة - مجلس الأمن، رئاسة مجلس الأمن لعام 2017، تاريخ النشر (د.ت)، تاريخ الاطلاع 18 يناير/كانون الثاني 2018. <https://goo.gl/mzV1VJ>
- البوابة الإلكترونية الرسمية - دولة الكويت، السيرة الذاتية لحضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت، تاريخ النشر (ب.د)، تاريخ الاطلاع 2018/1/25. <https://goo.gl/UkclJcs>
- الجزيرة مباشر، شاهد: رئيس مجلس الأمة الكويتي يطرد الوفد الإسرائيلي من (البرلمان الدولي)، تاريخ النشر 2017/10/18، تاريخ الاطلاع 2018/1/16. <https://goo.gl/Y5i2M9>
- الجزيرة نت، قسم البحوث والدراسات، مجلس الأمة الكويتي، تاريخ النشر 2004/10/3، تاريخ الاطلاع 2018/1/18. <https://goo.gl/bTyL4k>
- جمعية العون المباشر، الدكتور عبد الرحمن حمود السمييط. <https://goo.gl/phGAzK>
- جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق البجيرمي، العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2007.
- حسين علي الصباغة، النظام البرلماني في دولة الكويت الواقع والمستقبل، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو/حزيران 2014، العدد 424.
- سامي ناصر خليفة وحسن عبد الله جوهر، صنع القرار في دولة الكويت: جدلية العلاقة بين النخب السياسية والاقتصادية، المجلة العربية للعلوم السياسية، (د.ت)، ص 48-49.
- سكوت واينر، سياسة قضية البدون في الكويت، موقع مركز كارينغي للسلام - صدى، تاريخ النشر 20 أكتوبر/تشرين الأول 2017، تاريخ الاطلاع 22 يناير/كانون الثاني 2018. <https://goo.gl/KcSLZT>
- شحاته محمد ناصر، سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والعربية السعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (2003 - 2008) - دراسة مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011.
- صحيفة البيان، عالم واحد، ملامح الارتباط في السياسة الخارجية للسعودية والكويت، 2002/8/7. <https://goo.gl/MLRkjM>
- صحيفة الحياة، نقلاً عن وكالة الكويت الرسمية، الأمم المتحدة تشيد بالكويت أميراً وشعباً، تاريخ

- النشر 11 سبتمبر/ أيلول 2014، تاريخ الاطلاع 18 يناير/ كانون الثاني 2018. <https://goo.gl/idN4pT>
- علي الحرز، مدير (الدبلوماسية) الكويتي: القيم الرقابية وتنفيذ سياسة الكويت بأفضل صورة
أساس عملنا، وكالة الأنباء الكويتية، تاريخ النشر 2017/2/26، تاريخ الاطلاع 2018/1/28. <https://8xqr1t/goo.gl>
- لوري بلوتكين بوغارت، ذي سايفر بريف، كيف تواجه الكويت رياح الأزمة الخليجية، تاريخ النشر 27 يوليو/تموز 2017، تاريخ الاطلاع 21 يناير/ كانون الثاني 2018. <https://goo.gl/TqnLDm>
- مبارك سعيد عوض العجمي، المساعدات الاقتصادية أداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة من (1980-2010)، رسالة استكمال الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم- جامعة الشرق الأوسط، يناير/ كانون الثاني 2011. <https://goo.gl/zKY8mK>
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الدول المانحة تتعهد بتقديم 2.4 مليار دولار للسوريين في مؤتمر الكويت الثاني، تاريخ النشر 2014/1/15، تاريخ الاطلاع 2018/1/11. <https://goo.gl/eLyJSe>
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، المفوضية توقع اتفاقية مع بيت التمويل الكويتي لصالح اللاجئين الروهينغا، تاريخ النشر 2018/1/8، تاريخ الاطلاع 2018/1/11. <https://goo.gl/825e8o>
- موقع MBC، ماذا قال «بيل جيتس» في مقاله عن الشيخ عبد الرحمن السميطة؟ تاريخ النشر 2015/11/13، تاريخ الاطلاع 2018/1/18. <https://goo.gl/UQvjid>
- ناثن براون، داخل العائلة الواحدة، مركز كارينغي للسلام، تاريخ النشر 2017/9/6، تاريخ الاطلاع 2018/1/9. <https://5ooSQT/goo.gl>
- وكالة الأنباء الكويتية، سمو أمير البلاد يبعث ببرقية تقدير إلى رئيس مجلس الأمة الكويتي، تاريخ النشر 2017/10/19، تاريخ الاطلاع 2018/1/16. <https://goo.gl/CLgcoC>
- وكالة الأنباء الكويتية، حفل تكريم سمو أمير البلاد في مقر الأمم المتحدة كقائد للعمل الإنساني، تاريخ النشر 2014/9/9، تاريخ الاطلاع 2018/1/10. <https://goo.gl/RGnCGp>
- وكالة الأنباء الكويتية، مجلس الأمة الكويتي يطالب الحكومة بقطع العلاقات مع الدنمارك، نشر بتاريخ 2006/11/7، تم الاطلاع بتاريخ 2018/1/16. <https://goo.gl/Hjw6wr>
- وكالة الأنباء الكويتية، نائب وزير الخارجية الكويتي: نتوقع مشاركة ألف شركة ورجل أعمال في مؤتمر إعادة (إعمار العراق)، تاريخ النشر 2018/1/31، تاريخ الاطلاع 2018/2/2. <https://goo.gl/>

gl/cF2AJH

- وكالة الأنباء الكويتية، نائب وزير الخارجية يؤكد موقف الكويت «الحازم» في دعم التحالف ضد (الدولة)، 2016/4/27، تاريخ الاطلاع 2018/1/16. <https://goo.gl/EDwP5z>
- وكالة رويترز، الأمم المتحدة تكرم أمير الكويت لجهوده الإنسانية، تاريخ النشر 2014/9/9، تاريخ الاطلاع 2018/1/10. <https://goo.gl/T2Brgr>



مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات Strategic Fiker Center for Studies

مركز مستقل غير ربحي، يُعدّ الأبحاث العلمية والمستقبلية، ويساهم في صناعة الوعي وتعزيزه وإشاعته من خلال إقامة الفعاليات والندوات ونشرها عبر تكنولوجيا الاتصال، إسهاماً منه في صناعة الوعي وتعزيزه وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم

الرسالة

المساهمة في رفع مستوى الوعي الفكري، وتنمية التفكير الاستراتيجي في المجتمعات العربية

الأهداف

الإسهام في نشر الوعي الثقافي.

قياس الرأي العام إقليماً ودولياً تجاه قضايا محددة.

التأصيل العلمي للقضايا السياسية المستجدة.

مواكبة المتغيرات العالمية والعربية، من خلال إعداد الأبحاث وتقديم الاستشارات.

الوسائل

إعداد الدراسات والأبحاث والاستشارات والتقارير وفق منهجية علمية.

التواصل والتنسيق مع المراكز والمؤسسات البحثية العربية والعالمية.

تناول قضايا التيارات الفكرية المتنوعة بما يؤصل لضروريات التعايش السلمي، والمشاركة الفاعلة.

إقامة المؤتمرات والندوات الفكرية وحلقات النقاش.

رعاية الشباب الباحثين المتميزين.

مجالات العمل

تتنوع مجالات العمل في المركز وتشمل ما يلي:

١. الأبحاث والدراسات:

حيث يقوم المركز على إعداد الدراسات والأبحاث وفق المنهجية العلمية في مجالات تخصص

المركز، وهي:

- الدراسات السياسية.
- الدراسات المتخصصة في التيارات الإسلامية والفكرية.
- الدراسات الحضارية والتنمية.
- دراسات الفكر الإسلامي.

٢. الاستشارات وقياس الرأي:

يسعى المركز لتقديم الاستشارات والحلول في مجالات اهتمام المركز للجهات الرسمية والأهلية، وذلك من خلال قياس الرأي العام تجاه القضايا الفكرية والأحداث السياسية والاجتماعية، بالتعاون مع كادر علمي مُحترف ومُتعدّد المهارات.

٣. النشر:

يسهم المركز في نشر الدراسات والأبحاث عبر وسائل النشر المتنوعة.

مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات
Strategic Fiker Center for Studies

   fikercenter

+90 535 320 46 03
+90 212 7077 79

info@fikercenter.com
publish@fikercenter.com

